

لماذا يتكتم مصرف لبنان عن أرقام طبع العملة خلافاً للمادة ٥٠ من قانون النقد والتسليف؟

معن البرازي

يقوم مصرف لبنان بطبع العملة اللبنانية من دون أن يفصح صراحة عن الأرقام وعمّا يقوم به، خلافاً للمادة ٥٠ من قانون النقد والتسليف (يحيط المصرف الجمهور علماً بأنواع ومميزات الأوراق التي ينوي وضعها في التداول).

إحصاءات مصرف لبنان تشير إلى أنّ الكتلة النقدية المتداولة في السوق المحلية تزيد بمعدل تريليوني ليرة لبنانية شهرياً منذ اندلاع انتفاضة ١٧ تشرين الأول ٢٠٢٠ حتى اليوم. وهي ناتجة من عمليات طبع يقوم بها مصرف لبنان من خارج قانون النقد والتسليف، مع الزيادة المفترضة للأموال التي وصلت إلى المطار (عشية عيد الميلاد) والمقدّرة بنحو ١٣ تريليون ليرة لبنانية.

إنّ قاعدة احتساب تأثير زيادة العملة على الاقتصاد وأسعار السلع تسمى Quantity Theory of Money أو The equation of exchange. وهذه المعادلة هي كالتالي: $M \cdot V = P \cdot Y$ ، أما الحرف M فيرمز إلى حجم الكتلة النقدية، والحرف V هو حجم تداول العملة، فيما الحرف P هو سعر السلع (price) وأخيراً الحرف Y هو الناتج المحلي الإجمالي. إنّ مضاعفة الكتلة النقدية تعني من حيث المبدأ مضاعفة سعر أيّ سلعة، وهذا بدوره يعني أنّ العملة تخسر نصف قدرتها الشرائية كلما تضاعف سعر السلع. وهذا طبعاً بغضّ النظر عن التقلبات اليومية في سعر صرف الدولار والتلاعب به لدى صرّافي "السوق السوداء"، لأنّه عامل آخر إضافي منفصل.

فلنفترض أن مواطناً لبنانياً كان يحمل في جيبه ١٠٠ ألف ليرة في ٢٠١٩، هذه الورقة في حينه كانت قيمتها فعلاً ١٠٠ ألف ليرة، لكن حينما قفزت الكتلة النقدية ١م - السيولة الجاهزة - إلى ٣٤،٩٣١ تريليوناً في تشرين الأول ٢٠٢٠ من ١٦،٦٢٠ في بداية العام (٢٠١٩ / ١٢/٣) فمن المرجح ان تكون قيمتها الفعلية اقل من الربع في نهاية ٢٠٢٠.

في المبدأ، ان السياسة النقدية التي ينتهجها مصرف لبنان تضع نصب عينيها أمراً واحداً لا ثاني له، هو محاولة إطفاء مطلوباته والتزاماته الدولارية، ولكن بالليرة اللبنانية التي لا يملكها، فيعتمد إلى طبعها. مصرف لبنان مدين للمصارف بنحو ٨٤ مليار دولار، وهذه الأموال هي جزء رئيسي من الخسائر التي تكبدها "المركزي" بعد إعلان الدولة التوقف عن سداد سندات "اليوروبوندز". وهي في الحقيقة أيضاً، ودائع المواطنين التي وظفتها المصارف بدافع الجشع لدى مصرف لبنان. مع طباعة العملة الجديدة، يقوم مصرف لبنان بتغطية الديون المتركمة عليه للمصارف بالليرة مقابل شطب ديونه بالدولار، فيما المصارف تقوم بدورها بشطب ديونها للمودعين بعد دفعها بهذه الليرات اللبنانية الجديدة أيضاً.

لا يكفي مصرف لبنان باطفاء خسائره وخسائر المصارف المحلية، لكن يبدو أنّه يقوم بإقراض الدولة من هذه الأموال بالاتفاق مع وزارة المال لدفع الرواتب والأجور ولسد حاجات الدولة، على رغم تأكيدات وزير المال غازي وزني أن الرواتب تُدفع من إيرادات الدولة من رسوم وضرائب.

إيرادات الدولة انخفضت منذ ١٧ تشرين الفائت أكثر من النصف، فيما الحكومة تقوم بدراسة زيادة الأجور اليوم، وعلى الأرجح أن ذلك سيحصل من خلال الأموال المطبوعة وليس من أموال الضرائب كما تدّعي الحكومة. هذه السياسات ترتب أعباء كارثية على المواطنين اللبنانيين من جراء الانهيار في سعر صرف الليرة مقابل الدولار، مع دخولنا مرحلة التضخم المفرط Hyperinflation الذي بدأ يأكل مداخيل الناس وسيجعل العملة اللبنانية في المستقبل القريب من الأيام، مجرد أوراق سخيّة لا تساوي قيمة الحبر الذي طُبعت به.

إن المادة ٦٩ من قانون النقد والتسليف تؤكد أنّ مصرف لبنان "ملزم أن يبقي في موجوداته أموالاً من الذهب ومن العملات الاجنبية التي تضمن سلامة تغطية النقد اللبناني توازي ٣٠% على الأقل من قيمة النقد الذي أصدره وقيمة ودائعه تحت الطلب، على ألا تقل نسبة الذهب والعملات المذكورة عن ٥٠% من قيمة النقد المصدر"، لكن مصرف لبنان لا يقوم بذلك.

نشهد اليوم تآكلاً في قيمة كلّ ليرة في جيوب اللبنانيين، لتتكامل مع انخفاض سعر الليرة مقابل الدولار... ومن يدري؟ ربما نصل إلى أن تصير قيمة الـ ١٠٠ ألف ليرة، ما كانت قيمته ألف ليرة قبل بدء الأزمة!